

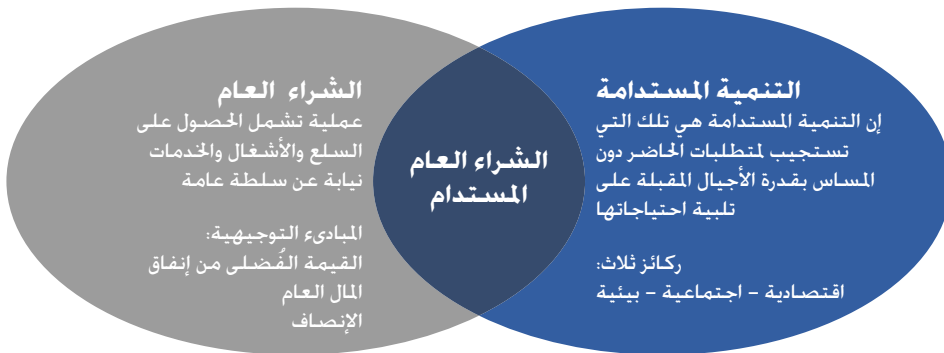
## الشراء العام المستدام: سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة

"تشكل مبادرة الشراء العام المستدام فرصة للحكومات لاستخدام قدرتها الشرائية في مسارات صديقة للبيئة، ومحفزة للإبتكار، وأكثر إستدامة."  
أكيم ستاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تتجه دول العالم إلى اعتماد الشراء العام المستدام Sustainable Public Procurement سلاحاً استراتيجياً لخلق أسواق جديدة، وتشجيع الابتكار، وتلبية متطلبات التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتبذل، بمساندة المنظمات الدولية وشبكات الخبراء، جهوداً حثيثة لتوجيه القدرة الشرائية للسلطات العامة نحو السلع والخدمات المستدامة بهدف تقليص الأثر البيئي وقيادة الأسواق نحو أنماط جديدة من الاستهلاك والانتاج. وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. لبنان مدعو، في ظلّ التحديّات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الملحة التي يواجهها، إلى ابتكار أدوات جديدة. يشكّل الشراء العام المستدام أحدها. بحيث يتمكّن من تأمين القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، وتخفيف السوق. ومواكبة التوجّهات الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDG) للسنوات الخمسة عشر المقبلة.

هذا الموجز هو الثاني من سلسلة السياسات العامة التي يعدها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مركز التدريب والتوثيق التابع لوزارة المالية اللبنانية\*. يتناول موضوع الشراء العام المستدام، مقدّماً مجموعة من التوصيات تستند إلى توجّهات عالمية تشجّع الحكومات على تبني سلوكيات منضبطة في الاستهلاك والانتاج تحقّق القيمة الفضلى من إنفاق أموال المكلفين وتسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الشكل 1: التنمية المستدامة والشراء العام



الشراء الجيد هو شراء مستدام، وهو لا يقتصر على اعتماد المعايير البيئية (أي ما يُعرف بالشراء الأخضر<sup>1</sup>) في التخطيط والتلزم وإدارة العقود فحسب، بل يعتمد على معايير اقتصادية واجتماعية إلى جانب المعايير البيئية (الشكل 2). يتيح الشراء العام المستدام إدخال معايير المفاضلة بين العارضين بحيث لا يبقى "السعر الأدنى" معياراً وحيداً لإرساء العقد، بل يتمّ الاعتماد على (1) "دورة حياة" المنتج أي القيمة الفعلية للسلعة، بالإضافة إلى (2) العلامات البيئية العالية للمنتجات والمنشآت، والاستخدام الرشيد

لماذا نتناول موضوع الشراء العام المستدام؟

ما هو موقعه من السياسات العامة؟

كيف يحفز السوق؟

الأجندة الدولية للتنمية ما بعد 2015

كيف تنتقل الدول إلى أنماط شراء مستدامة؟

ما هي أبرز المعوقات؟

إلى أي مدى لبنان جاهز لاعتماد الشراء العام المستدام؟

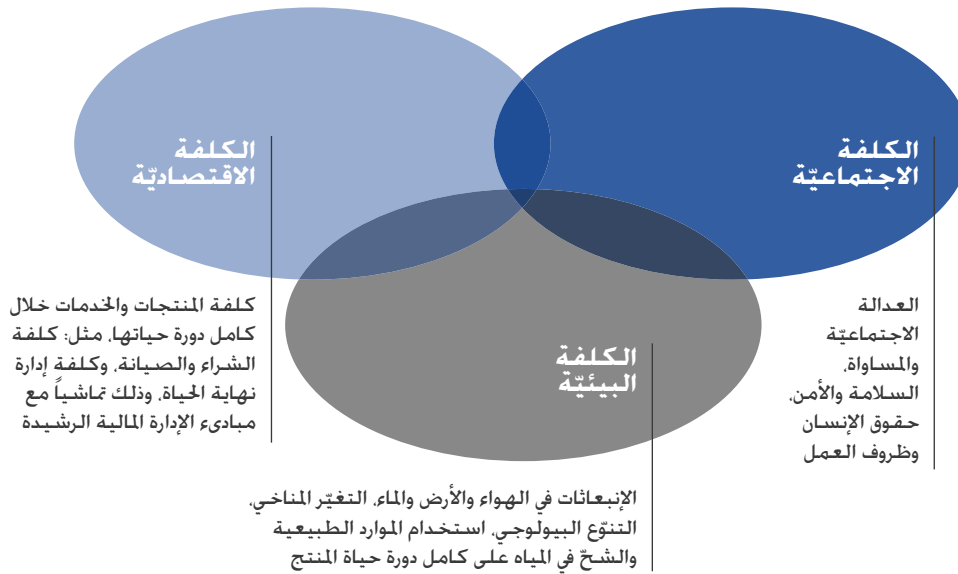
توصيات

### لماذا نتناول موضوع

### الشراء العام المستدام؟

للموارد الطبيعية خلال مرحلتها الاستهلاكية والانتاج، كما و(3) تحسين ظروف العمل والعدالة في الأجر وتشجيع مشاركة النساء ومنع عمالة الأطفال.  
إنّ مفهوم "دورة الحياة" أساسي في الشراء المستدام حيث أنّ "سعر" السلعة أو الخدمة أو الأشغال لا يقتصر على الكلفة المباشرة المحتسبة عند الشراء فحسب، بل يتعدّها إلى احتساب ومقارنة تكاليف التشغيل والصيانة ومعالجة المنتج بعد استهلاكه، ككلفة الرمي أو إعادة التدوير مثلاً.

### الشكل 2: ركائز الشراء المستدام<sup>2</sup>

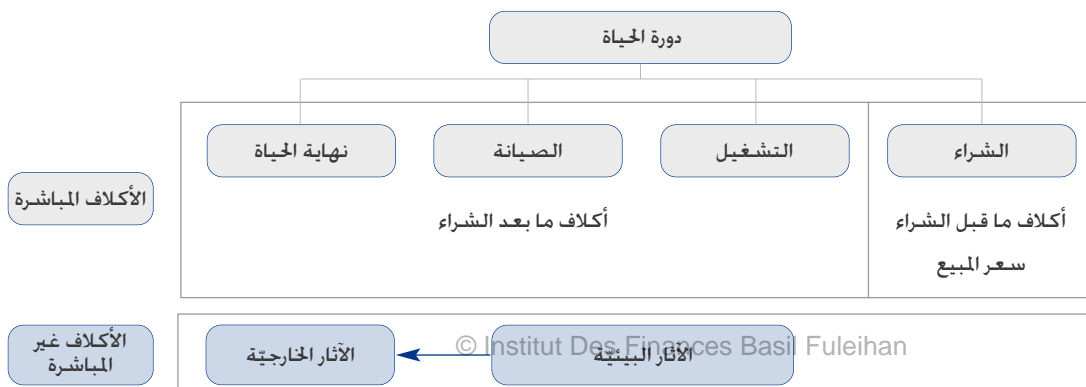


يُظهر الشكل (3) أدناه أنّ دورة الحياة الكاملة للمنتجات أو الأشغال أو الخدمات، تنقسم إلى ثلاثة مراحل ذات تأثير مباشر على مفهوم الكلفة:

- أولاً، كلفة "ما قبل الشراء" ككلفة التوصيل والتركيب وغيرها، بالإضافة إلى التأمين؛
- ثانياً، كلفة التشغيل أو الاستخدام بما في ذلك استخدام الطاقة للتشغيل وكلفة الصيانة؛
- ثالثاً، كلفة "نهاية حياة المنتج" أي الكلفة المحضلة بمعالجة المنتجات المهلكة بما في ذلك الرمي أو إعادة التدوير أو غيرها.

كما يشمل هذا المفهوم التكاليف غير المباشرة المتأتية من استهلاك السلعة كالأثار البيئية والأثار الخارجية المرتبطة بانتاج واستهلاك وإتلاف هذه المنتجات أو الخدمات، والتي تُقاس فعلياً من خلال تحديد قيمتها المادية.

### الشكل 3: دورة حياة المنتج في الشراء العام



This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan

<sup>2</sup>ستوديو فينتشييه وسوكي ومدرسة ساننا أنا العليا، ندوة عن بُعد حول منهجية دورة الحياة في الشراء العام (LCC)، 2015. and is copyrighted work.

## ما هو موقعه من السياسات العامة؟

كلّ عملية شراء تقوم بها جهات خاصة أو حكوميّة، هي فرصة لتحفيز السوق نحو التنافسية والإبتكار. وبما أنّ القطاع العام هو الشاري الأكبر في السوق، يُعتبر توجّهه إلى أنماط مستدامة في الإستهلاك، مثل إستهلاك الورق المدوّر، واستخدام التكنولوجيا الخضراء، وتزويد المباني الحكوميّة بأنظمة خاصة لترشيد إستهلاك الطاقة، وبناء وتشغيل شبكة موصلات عامّة خدّ من التلوث البيئي، إلخ، أساسيّ في تحقيق أهداف السياسات البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تقرّها الدول، والتزاماتها التي تنصّ عليها الاتفاقيات الدوليّة.

بالإضافة إلى كونه الشاري الأكبر، يُعتبر القطاع الحكومي لاعباً رئيسيّاً مؤثراً في تغيير أنماط الشراء وتحديث أساليبه. ففي الإتحاد الأوروبي، تشتري الدول ما يوازي 17% من الناجح المحلي الإجمالي<sup>3</sup>. ويشكّل الشراء ثلث النفقات العامة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما يعادل 4.733 مليار دولار أمريكي سنويّاً)<sup>4</sup>. أمّا في البلدان العربيّة، فيتراوح الشراء العام بين 15% و 20% من الناجح المحلي الإجمالي<sup>5</sup>. تتّجه الحكومات حول العالم إلى إيلاء الشراء المستدام حيزاً مهمّاً من سياساتها وتوجّهاتها لتحقيق التنمية المستدامة كونه أداة ذات فاعليّة كبرى ومرونة في تحديث طرق الشراء وتشجيع أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد بيّنت التجربة أنّ من شأن هذه الأنماط، فيما لو اعتمدها الدول، أن تساهم بشكل كبير في تقليص حجم انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون والسموم، وفي تحسين ظروف العمل، وتحفيز التنمية المحليّة، ما ينعكس ايجاباً على انخفاض معدّلات الفقر والبطالة في العالم ومعالجة المشاكل البيئيّة المستعصية.

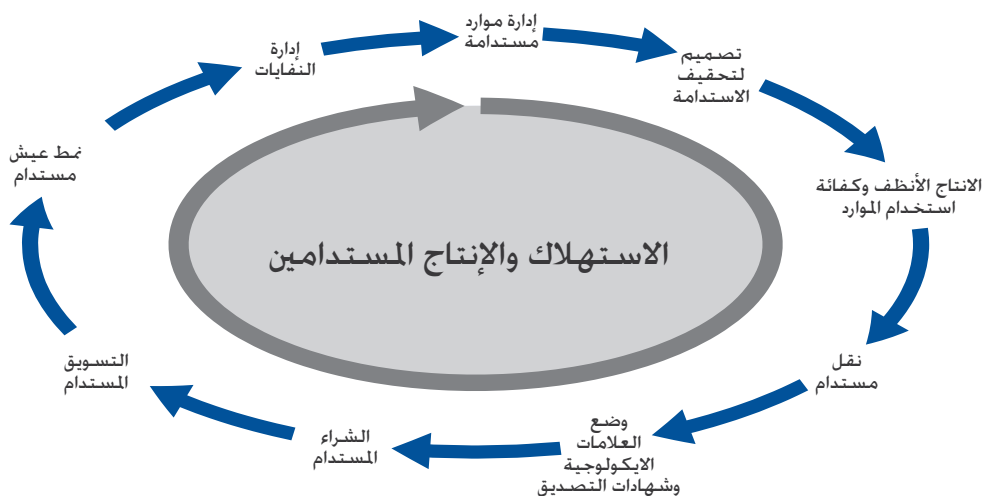
## كيف يحفز السوق؟

- أثبتت التجربة العالميّة أيضاً أنّ الشراء العام المستدام يؤثر في حركة السوق، إذ يساهم في:
  - توجيه السوق نحو الحلول المبتكرة مثل إعادة التدوير، واستخدام الموارد المتجدّدة، والاستفادة من خبرات توفير الطاقة، واعتماد دوام العمل المرن للموظفين، وغيرها؛
  - إنشاء أسواق للمنتجات والخدمات الجديدة وتلك المبتكرة تكنولوجياً والتي تُلبّي الاعتبارات البيئيّة؛
  - نشوء نماذج جديدة للصناعات وللأعمال تعتمد طرق حديثة في الإدارة والتصنيع، قادرة على تلبية احتياجات الجهات الحكوميّة بشكل مختلف وأكثر مرونة.

يشكّل الشراء العام المستدام إحدى المكوّنات الستّ الرئيسيّة لبرنامج الإطار العشري حول الإستهلاك والإنتاج المستدامين الذي أقرته الدول مجتمعة في ريو دي جانيرو عام 2014<sup>6</sup>. أطلق البرنامج الخاص بالشراء العام استكمالاً لجهود مسار مراكش (2005-2011) واستُتبع بمبادرة دولية (2012-2013). سهّلت هاتان المبادرتان التوافق حول كيفية تطبيقه وآليات تبادل المعلومات والخبرات، وكذلك توفير الأدوات العمليّة لتعزيز قدرات صانعي القرار والمتخصصين والعاملين في هذ المجال.

## الأجندة الدوليّة للتنمية ما بعد 2015

### الشكل 4: المحرّكات الرئيسيّة للإستهلاك والإنتاج المستدامين



© Institut Des Finances Basil Fuleihan

<sup>3</sup> الإتحاد الأوروبي (2010). Sustainable Public Procurement Initiative Harnesses Power of Public Spending to Fast-track Green Economy Transition. "Green Economy Transition 2012".  
<sup>4</sup> البنك الدولي (2012).  
<sup>5</sup> المكوّنات الستّ للإستهلاك والإنتاج المستدامين تشمل: الشراء العام المستدام، توفر المعلومات للمستهلك، السياحة المستدامة، المنشآت والبناء المستدام، أسلوب الحياة المستدام والزراعة، وأنظمة الغذاء المستدامة.

وبنتيجة هذا الجهد، أجمعت الحكومات وكبار جَمَعَات الأعمال والمصالح الاقتصادية، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية المانحة، على ضرورة التعاون لتحقيق أنماط جديدة من الإستهلاك والإنتاج المستدامين. هذا الإجماع يعتمد بشكل كبير على قدرة شبكات التعاون الإقليمي والدولي على تسريع الانتقال إلى إقتصادات أكثر إستدامة.

#### مقاربة مجموعة عمل مراكش حول الشراء العام المستدام

إنطلق التوجه العالمي لاعتماد الشراء العام المستدام مع "مسار مراكش" في العام 2003، والذي تبع قمة الأرض في جوهانسبرغ في العام 2002. بهدف دعم وتشجيع الدول للانتقال المرهلي إلى أنماط إستهلاكية وإنتاجية أكثر إستدامة. وتأسست مجموعة عمل مراكش كشراكة طوعية بقيادة حكومة سويسرا بين العامين 2005 و2011 بهدف دعم تنفيذ الشراء العام المستدام في البلدان المتقدمة والنامية. وقد حظيت المبادرة بدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP. من خلال مشروع نَمَد في سبعة بلدان<sup>13</sup> من خلاله تقييم الإطار القانوني ودراسة جهوزية السوق لتلبية الطلب على السلع والخدمات المستدامة، وتطوير خطة عمل وطنية، جُح المشروع في زيادة الوعي لدى مختلف الجهات المعنية (صانعي السياسات وأصحاب القرار) وبناء قدرات العاملين في الشراء، ورفع توصيات من أجل وضع أهداف قابلة للقياس، وتطوير أنظمة الرصد والمتابعة، وغيرها. وكان له صدقٌ كبير في مؤتمر باريس للمناخ عام 2015.

\* البلدان السبعة: كولومبيا، تشيلي، كوستا ريكا، لبنان، موريشيوس، تونس والأوروغواي

يختلف تأثير الشراء العام المستدام من بلد إلى آخر بحسب الاختلاف في الأطر القانونية والمؤسسية، كما يرتبط تأثيره بجهوزية السوق المحلية، وتأثير القوى التي تعمل على مقاومة التغيير على مسارات تحديث أنظمة الشراء الوطنية.

## كيف تنتقل الدول إلى أنماط شراء مستدامة؟

### الشكل 5: تجارب البلدان بالإستناد إلى وقائع ومؤشرات



"بمجرد أن يكون الإطار القانوني منفتح ومرن، فإن اعتماد الشراء المستدام أو الشراء الأخضر مُتاح، ويأتي تطبيقه بوتيرة أسرع".  
بابلو بروسينغ فيتشسلوشتر،  
إدارة المشتريات في تشيلي  
(تشيلي كومبرا)

© Institut Des Finances Basil Fuleihan

This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan

<sup>13</sup>الحسابات القومية في اليابان، 2005.

and is copyrighted work.

بناءً على هذا التوجّه، أصدر الإتحاد الأوروبي عام 2004 نصّين توجيهيين لتحديث الشراء العام<sup>7</sup>. ألخفا بتوجيهات جديدة في العام 2014<sup>8</sup>. نصّت على إدراج المعايير الإجتماعيّة. ويدعم الإتحاد الأوروبي مبادرتي SWITCH-MED و SWITCH-ASIA<sup>9</sup> لإدخال التعديلات على طريقة إنتاج السلع واستهلاكها. كما أنّ العديد من الدول الأوروبية تتبادل الخبرات فيما بينها من خلال حملة الشراء المستدام+Procura<sup>10</sup>. أما في المنطقة العربية، فقد أعتد مجلس وزراء البيئة العرب في تشرين الثاني 2013 خارطة طريق لتنفيذ برنامج الإطار العشري، ركّزت على أولويات المنطقة لجهة قطاعات الطاقة والمياه، وإدارة النفايات، والتنمية الريفيّة والحّد من الفقر، والتعليم وأساليب الحياة المستدامة والسياحة، وأوصت الخطة بدمج مبادئ وأمناء الإستهلاك والإنتاج المستدامين في خطط التنمية الوطنية. وقد تمّ ذلك في بعض البلدان العربية مثل مصر، والأردن، والكويت، ولبنان وفلسطين، وتونس، والإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي). لكن الخطط الموضوعة من قبل الحكومات لم تلحظ أولويّة اعتماد الشراء العام المستدام ولم تحدد تفصيلاً كيف سيتمّ هذا الانتقال.



© Institut Des Finances Basil Fuleihan

<sup>7</sup> ينصّ النص التوجيهي 18/2004 على دور الجهات الشاركة ("موردين كبار صككية") ويستهدف النص 2004/17 الوينيات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل والخدمات البريدية ("توجيهات خدماتيّة").

<sup>8</sup> النص التوجيهي EU/24/2014 الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس في 26 شباط 2014 حول الشراء العام، النص الملغى EC/18/2004.

and is copyrighted work: [www.switchmed.eu/en/about](http://www.switchmed.eu/en/about)

<sup>9</sup> [www.procuraplus.org](http://www.procuraplus.org)

<sup>10</sup> إدارة تشيلي كوميرا، 2015.

<sup>11</sup> إدارة تشيلي كوميرا، 2015.

<sup>12</sup> إدارة تشيلي كوميرا، 2015.

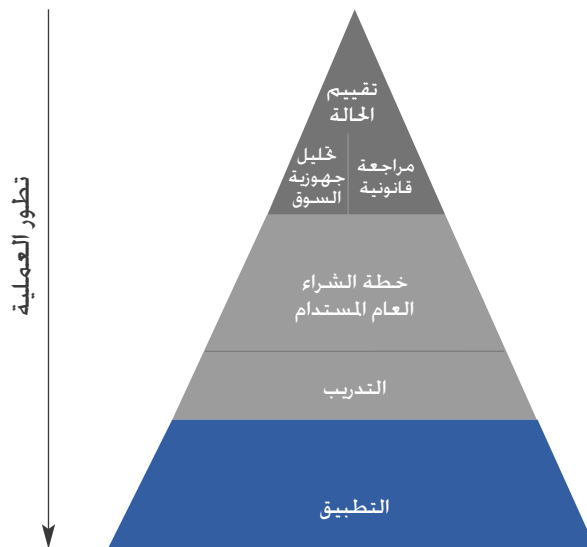
## ما هي أبرز المعوقات؟

- نادراً ما يلتفت صنّاع القرار على المستوى الحكومي أو الفئات القياديّة إلى موضوع الشراء ليدركوا موقعه الاستراتيجي في تطوير وتحديث أداء الحكومات وفي تحويل الخطط الطموحة إلى واقع ملموس. كما لا تلفتهم قدرته الواسعة على التأثير في الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وفي حين أدركت ذلك معظم الدول النامية كتشيلي مثلاً، لا يزال السياسيّون في كثير من الدول النامية يعتبرونه موضوعاً تقنياً وقانونياً بحتاً. أمام هذا الواقع، تبرز معوقات عدّة أهمّها:
- غياب الرؤيا الاستراتيجية على المستوى الوطني لدور الشراء العام المستدام في تحقيق التنمية المستدامة والقيمة المُضلى من إنفاق أموال المكلفين.
- الضعف في وضع خطط الشراء على مستوى الإدارات العامة، ونادراً ما توجد مبادئ توجيهية أو نصوص تطبيقية تمكّنها من تطبيق الشراء المستدام.
- الشراء العام ليس مهنة معتمدة في العديد من الإدارات والمؤسسات والهيئات الحكوميّة ولا ترتبط باستراتيجية تطوير المؤسسات إذا وُجدت ولا بالمستويات القياديّة العليا.
- هناك حاجة كبيرة للتدريب والمساعدة التقنية للمسؤولين والموظفين الحكوميين ليتمكنوا من إدراج معايير الاستدامة في عمليات الشراء.
- إنّ ضعف الطلب مرتبط بجهوزية الأسواق وبالقدرة الصناعية وهذا ما يحدّ بدوره من إنتاج سلع وخدمات مستدامة في الدول الناشئة، بالإضافة إلى عدم توافر العلامات الايكولوجيّة وشهادات التصديق.
- ارتفاع كلفة المنتجات الخضراء والمستدامة في المدى القصير، علماً أنّ الخفض التدريجي للأسعار يتحقق عند زيادة الطلب وبالتالي القدرات الانتاجية للأسواق.
- ضعف تقنيات الرصد والتقييم لدى السلطات العامة للتأكد من حسن تنفيذ إجراءات الشراء المستدام.

في لبنان، يُقدّر حجم الشراء العام على المستوى المركزي بـ 4% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>14</sup>. أي ما يوازي حوالي 1.8 مليار دولار أميركي<sup>15</sup>. في العام 2010، إنضمت وزارة المالية اللبنانيّة، من خلال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إلى مجموعة عمل مراكز حول الشراء العام المستدام<sup>16</sup>. في هذا السياق، تمّ تقييم الوضع الحالي، وإجراء دراستين، الأولى حول الإطار القانوني للشراء العام، والثانية حول جهوزيّة السوق في حال الانتقال إلى أنماط مستدامة، كما أعدّ تصوّر لخطة عمل وطنيّة، أشرفت على هذه الجهود لجنة استشاريّة ضمّت ممثلين عن الجهات الحكوميّة المعنيّة، والقطاع الخاص، والمنظمات الدوليّة<sup>17</sup>.

## إلى أي مدى لبنان جاهز لاعتماد الشراء العام المستدام؟

### الشكل 6: مقارنة مراكز للشراء العام المستدام



<sup>14</sup> هذه النسبة لا تشمل الشراء العام الذي تقوم به السلطات المحلية (البلديات وأخاد البلديات) والمؤسسات العامة المستقلة، أو الذي يجري من خارج موازنة الدولة (جهات مانحة أو فروع). المصدر: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، "الشراء العام في لبنان: الواقع والممارسات: استراتيجية وطنية لتعزيز القدرات"، 2014.

<sup>15</sup> احتساب قيمة الشراء بالاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي الصادر عن البنك الدولي وهو 45.73 مليار دولار أميركي للعام 2014.

<sup>16</sup> تمّ تنفيذ هذا المشروع في 7 دول: كولومبيا، تشيلي، كوستا ريكا، لبنان، موريشيوس، تونس والأوروغواي.

<sup>17</sup> أعضاء اللجنة الاستشارية: وزارة المالية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة البيئة، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيروت، غرفة التجارة والصناعة والزراعة، مجلس الإماء والاعتماد المؤسسات المالية والمصرفية، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، المركز اللبناني لحفظ الطاقة، مصرف لبنان، والوكالة الجامعية للفرنكوفونية.

### الإطار القانوني للشراء قابل للتطوير...

تخضع عمليات الشراء العام في لبنان لمجموعة من الأحكام المتفرقة الواردة في قوانين ومراسيم مختلفة، أبرزها قانون الحاسبة العموميّة (1963) ونظام المناقصات (1959). بالإضافة إلى عدد من الأحكام الخاصة بالبلديات والمؤسسات العامة والأجهزة الأمنية والجيش<sup>18</sup>. وقد أشارت دراسة الإطار القانوني<sup>19</sup> إلى معطيات أهمّها:

- ينشط لبنان في توقيع المعاهدات والاتفاقات الدوليّة المتعلّقة بالاستدامة البيئيّة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المعنويّة بالعدالة الاجتماعيّة وبالحفاظة على حقوق العمّال ومنع التمييز وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة. لكن هذه الاتفاقيات تفتقر بمعظمها إلى نصوص تطبيقية تضعها حيّز التنفيذ وتسهّل التقيد بها في إطار عمليات الشراء العام.
- تعتمد ممارسات الشراء العام حالياً على إسناد الصفقة على قاعدة السعر الأدنى، إلا أنّها تُتيح للجهة الشارية إمكانية تحديد معايير مفاضلة غير السعر. لكن نادراً ما يترافق ذلك مع تفصيل ماهية هذه المعايير وموقع استعمالها، علماً أنّه يمكن الاستفادة منها لإدخال معايير الاستدامة.
- لا يوجد ترابط بين القوانين والأحكام الأساسيّة الخاصة بالبيئة وأنظمة الشراء العام في لبنان، علماً أنّه من السهل مثلاً، اعتماد قانون حماية البيئة رقم 444، الذي ينصّ على المبادئ الأساسيّة المتعلقة بحماية البيئة، كقاعدة لإدراج معايير الاستدامة في التشريعات والأحكام الجديدة الخاصة بالشراء العام.
- تتضمن دفاتر الشروط العامة والخاصة المعتمدة حالياً شروطاً إستدامة محدودة، وفي حال وجدت، فهي لا تتعدى الشروط المتعلقة بالمستخدمين والعمّال وظروف العمل، وهناك إمكانية لتعديل ذلك.
- لا يولي الإطار المرجعي للصفقات أهميّة للمعايير البيئيّة أو لمعايير المفاضلة، كتلك التي تشجّع الانتاج النظيف والتخفيف من الإنبعاثات السامّة، واستخدام المواد غير الكيميائيّة الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعيّة (مثلاً منع قطع الأشجار وتلويث وهدر المياه). علماً أنّ ذلك سهل التعديل.
- لا تعكس الممارسات الحاليّة في الشراء العام إلتزامات الدولة اللبنانيّة تجاه الاتفاقات الدوليّة والمعاهدات التي أبرمتها في مجال حماية البيئة، وتنظيم العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن الممكن تغيير هذا الواقع بسهولة من خلال إصدار مبادئ توجيهيّة ونصوص تطبيقية مُلزّمة.

### ...وجهوية السوق مرتبطة بطلب القطاع العام

في لبنان، يتركز طلب الجهات الحكوميّة الشارية على المواد الاستهلاكيّة (الورق، والطابعات والمخبر، ومواد التنظيف، والمبيدات). يشكّل حجم الشراء العام للورق 50% من سوق الورق في لبنان، أمّا الطلب العام على مواد التنظيف فيقدّر بـ 60% إلى 70% من السوق المحليّة. تُشير المعطيات أنّ حجم الشراء العام مرتفع في كل من القطاعات المذكورة، مما يعكس تأثير الانفاق الحكومي على مجمل حركة السوق. أمّا بالنسبة للسلع المتوسطة الأمد كوسائل الإنارة، وصنابير المياه وأنظمة التنظيف، فإنّ الطلب العام عليها لا يتعدّى 10% من مجمل السوق. من جهتها، حدّدت دراسة جهويّة السوق مدى جأوبها لطلب الإستدامة على المنتجات الست المذكورة أعلاه، والتي تمّ تحديد أولويتها استناداً إلى حجمها من الإنفاق العام كما بيّنه الشكل 7.

الشكل 7: تصنيف الإنفاق العام في لبنان<sup>20</sup>

النسبة المئوية (%)	القيمة (بالدولار الأميركي)	النفقات العامة
4.73	551,509,622	منشآت كهربائية
1.90	221,821,500	نفقات استشفاء - القطاع الخاص
1.16	135,036,496	إستملكات للبناء والأشغال العامة الخاصة بالطرق، والمرافئ والمطارات
1.03	120,542,468	مستلزمات طبية ومخبرية
1.03	119,505,640	صيانة طرق
0.89	103,222,429	نقل
0.82	95,560,717	شق طرق
0.82	95,454,545	نفقات الدراسات، والاستشارات، والإشراف
0.65	75,826,145	تشبيد مباني
0.61	70,626,410	جّهيزات تقنية
0.54	62,460,650	لوازم إدارية
0.52	61,134,705	منشآت مائية
0.50	58,194,816	إيجارات وخدمات مشتركة
0.44	51,353,934	المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية
0.33	38,575,315	صيانة المباني
0.28	33,178,500	إستملكات لشبكات المياه
0.27	30,900,464	طباعة الإعلانات والعلاقات العامة
0.20	23,795,952	جّهيزات معلوماتية
0.08	9,377,571	مفروشات وجّهيزات مكتبية
0.07	8,546,317	نفقات النقل
0.06	7,515,395	وفود ومؤتمرات
0.06	7,143,663	صيانة جّهيزات معلوماتية
0.06	6,923,689	مبيدات
0.06	6,560,907	تنظيف

بيّنت دراسة السوق أنّ معظم الموردين هم تجّار وليسوا صناعيين. وأشارت أيضاً أنّ معظم الموردين باستثناء موردي مواد التنظيف، يتمتعون بمستوى متوسط إلى مرتفع من الوعي لجهة توفير منتجات مستدامة. وقد أبدى معظمهم استعدادهم لتوفير هذه المنتجات في حال توفّر الطلب من قِبَل القطاع العام والتزمت الحكومة اللبنانية بكافة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها اعتماد الاستدامة في الشراء من خلال قوانين وأحكام تشتمل على مقاييس ومعايير واضحة. ومن اللافت أنّ المبادرات والمشاريع الوطنية المتعددة الهادفة إلى حماية البيئة وترشيد استخدام الطاقة، ساهمت في ارتفاع نسبة الوعي لدى موردي مبيدات الحشرات ووسائل الإنارة وصنابير المياه وغيرها. وأثرت إيجاباً على استعدادهم لتوفير هذه المنتجات المستدامة (الشكل 8).

© Institut Des Finances Basil Fuleihan

This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan  
لا تشمل الحصص والرواتب وملحقاتها، وتسديد الفوائد، وتسديد أفساط ديون خارجية، ودعم الفوائد المدينة. المصدر: وزارة المالية اللبنانية (2010).

and is copyrighted work.



الشكل 8: واقع السوق اللبنانية للمنتجات القابلة للاستدامة<sup>21</sup>

المنتج	الوعي لدى الموزع	أنظمة الإدارة للشركات	منتجات مستدامة	برامج وطنية (قطاع عام)	الاستعداد لتوفير منتجات مستدامة
الورق	متوسط إلى مرتفع	ISO 9000 لدى بعض المنتجين	من خلال الاستيراد فقط	لا يوجد - متوفر فقط من خلال المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	نعم، وهذا مرتبط بطلب القطاع العام وشفافية السوق
طابعات ومحابر	متوسط	غير متوفر	من خلال الاستيراد فقط	لا يوجد - متوفر فقط من خلال المنظمات الحكومية والصناعيين الدوليين	نعم
مواد تنظيف	متدني	غير متوفر	بشكل أساسي	لا يوجد	متدني
مبيدات	مرتفع	غير متوفر	من خلال الاستيراد فقط	وزارة الزراعة	نعم
إنارة	مرتفع	غير متوفر	من خلال الاستيراد فقط	وزارة الطاقة والمياه	نعم
صنابير المياه / أنظمة التنظيف	مرتفع	غير متوفر	من خلال الاستيراد فقط	وزارة الطاقة والمياه	نعم

تُشير المعطيات والبيانات المستقاة من الدراستين أنّ جهوزية السوق اللبنانية مرتفعة وهي قادرة على التكيف السريع مع معايير الإستدامة الفُضلى. ويمكن لذلك أن يتحقق في حال صدور تعاميم رسمية تُلزم الجهات الحكومية الشارية بالتقيد بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل عملية شراء أو تعاقد. أو في حال اعتماد قانون جديد للشراء العام يلحظ الشراء المستدام وآليات تطبيقه، أو في حال توّفر الطلب الكافي من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، لاسيّما للمنتجات كالورق والطابعات والمحابر.

## توصيات

1. في ظلّ صعوبة الوضع المالي والاقتصادي، وارتفاع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي<sup>22</sup> وتباطؤ عجلة النمو الحقيقي<sup>23</sup>، ومع استمرار العجز الهيكلي، يواجه لبنان تحديات بيئية واجتماعية متعدّدة تؤثر سلباً على إمكانية تحقيق النمو المستدام.

2. تُشير التجارب الدولية أنّ الشراء العام هو إحدى أدوات السياسة العامة ذات التأثير في حركة السوق ودفع عجلة النمو. فهو يساهم من خلال رفع الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد 2015.

3. على الرغم من نجاح بعض المبادرات الوطنية، لجهة ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة وإعادة تدوير الورق وتشجيع الصناعات المستدامة وغيرها، فإنّ تحديد إطار وطني من شأنه أن يشكّل حافزاً لضمان تحقيق القيمة المُضلى من إنفاق المال العام على الأمد الطويل يُلزم مسؤولي الشراء بشروط ومعايير حماية البيئة وتأمين العدالة الإجتماعية.

4. إنّ تغيير الممارسات التقليدية من شأنه أن ينعكس إيجاباً على تفاعل السوق مع هذه الديناميكية، وحثّ الموردين والتعهدين على توفير السلع والخدمات والأشغال المتكررة وتعزيز المنافسة والانتقال إلى أنماط نمو أكثر استدامة.

5. إنّ الانتقال إلى تنفيذ الشراء المستدام على صعيد وطني يتطلب إطاراً واضحاً يحدّد الجهات المعنية بتقدّم هذا المسار في القطاعين العام والخاص، ويسمح بتأطير جهود المجتمع المحلي والمنظمات الدولية الداعمة.

6. على ضوء هذه المعطيات، يمكن استخلاص بعض المقترحات وهي:

- **العمل على توضيح الأهمية الاستراتيجية للشراء العام** المستدام لصانعي القرار في الدولة والقطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني خصوصاً تلك العاملة في شؤون البيئة والتنمية، ورفع مستوى اهتمامهم به وفهمهم لقدرته الكامنة على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- **إنشاء مجموعة عمل وطنية** مهتمتها التحديث المتواصل للشراء العام، تضمّ الهيئات الحكومية المعنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- **تحديث الإطار القانوني والمؤسسي من خلال إدراج معايير الاستدامة** في التعاميم الرسمية وفي مشروع قانون الشراء الجديد، حيث لا بدّ من تفصيل حالات الإلتزام بالشراء المستدام واعتماد مبدأ "دورة الحياة".
- **تبسيط وتوحيد الإجراءات ودفاتر الشروط** بما يراعي معايير الاستدامة.
- **دعم إنشاء بوابة موحّدة وخدمات مساندة تقنية** على مستوى إدارة المناقصات المركزية حيث من الضروري أن يتمّ توفير المعلومات حول المبادئ التوجيهية ومواصفات المنتجات المستدامة للعاملين في الشراء في الهيئات الحكومية كافة، ومساعدتهم على اتخاذ القرار الأفضل.
- **تعميم تجارب الشراء المستدام التي أثبتت نجاحها وفعاليتها** في عدد من المؤسسات العامة، والتي ساهمت في تحقيق نتائج مالية وبيئية واجتماعية إيجابية بحيث يتعرّف الجميع إلى نتائجها وتكون نواة لتشجيع مبادرات وطنية أشمل وأوسع.
- **تشجيع التواصل والحوار** بين الجهات الشارية من جهة والهيئات الاقتصادية والموردين من جهة أخرى بما يشجّع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات المستدامة والمتكررة ويعزز حركة السوق المحلية، و يحثّ الممارسات الجيدة على الأمد الطويل.
- **تطوير القدرات والمهارات الوطنية** حول سياسات وممارسات الشراء العام المستدام، بحيث تُدرج هذه المواضيع في كافة النشاطات التدريبية المتعلقة بإدارة المال العام، وكذلك من خلال مناهج متخصصة.
- **رصد وتقييم الممارسات الجديدة** من خلال تطوير مؤشرات وطنية لقياس مدى استجابة السوق وأداء الهيئات الحكومية في تطبيق معايير الاستدامة في الصفقات العامة.

© Institut Des Finances Basil Fuleihan

This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan  
<sup>22</sup> تشير تقديرات صندوق النقد الدولي أنّ نسبته تصل إلى 132% من الناتج المحلي الإجمالي. بيان صحفي رقم 309/15، 30 حزيران 2015.  
<sup>23</sup> البنك الدولي. Lebanon Economic Monitor: The Economy of New Drivers and Old Drags. ربيع 2015.  
 and is copyrighted work.

## قراءات إضافية

- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. التقرير "الشراء العام في لبنان: الواقع والممارسات: استراتيجيات وطنية لتعزيز القدرات". 2014.
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. موجز السياسات العامة - عدد 1 "الشراء العام في لبنان: سلاح استراتيجي للتنمية المستدامة". 2014.
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. "مسوّدة دفاقر الشروط النموذجية". 2013.
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. "مراجعة الإطار القانوني للشراء الحكومي في لبنان". 2012.

## المراجع

- البنك الدولي. "Lebanon Economic Monitor: The Economy of New Drivers and Old Drags". ربيع 2015. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/21761/958590WP00PUBL0431B0LEM0Spring02015.pdf>
- البنك الدولي. "لِمَ السعي إلى إصلاح أنظمة المشتريات العامة؟" (الانكليزية). 2014. [http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/Why\\_Reform\\_Public\\_Procurement\\_English.pdf](http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/Why_Reform_Public_Procurement_English.pdf)
- المفوضية الأوروبية. النصّ التوجيهي EU/24/2014 حول الشراء العام الصادر عن البرلمان والمجلس الأوروبي في 26 شباط 2014. أُلغى للنصّ التوجيهي EC/18/2004. <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32014L0024>
- جيزا. "Government spending could save the world - so what's holding it back?". صحيفة The Guardian. 25 حزيران 2014. <http://www.theguardian.com/sustainable-business/2014/jun/25/sustainable-public-procurement-markets-south-korea-europe-us>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغربي آسيا. "الإنتاج والإستهلاك المستدام في المنطقة العربية". <http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal12.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - جمعية الأمم المتحدة للبيئة. "أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية لمرحلة ما بعد 2015. شاملة الاستهلاك والإنتاج المستدام". 2015. <http://www.unep.org/unea/sdg.asp>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "المبادئ التطبيقية من خلال مقارنة مجموعة عمل مراكز حول الشراء العام المستدام". <http://www.unep.org/resourceefficiency/Portals/24147/scp/procurement/docsres/ProjectInfo/UNEPImplementationGuidelines.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "Sustainable Public Procurement: A Global Review". [http://www.unep.org/resourceefficiency/Portals/24147/SPP\\_Full\\_Report\\_Dec2013\\_v2%20NEW%20\(2\).pdf](http://www.unep.org/resourceefficiency/Portals/24147/SPP_Full_Report_Dec2013_v2%20NEW%20(2).pdf)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "The Impact of Sustainable Public Procurement: Eight Illustrative Case Studies", 2012. <http://www.unep.org/resourceefficiency/Portals/24147/scp/procurement/docsres/ProjectInfo/StudyonImpactsofSPP.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "الشراء العام المستدام: المبادئ التطبيقية". 2012. <http://www.unep.org/10yfp/Portals/50150/10YFP%20SPP/UNEPImplementationGuidelines.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "Sustainable Public Procurement Initiative Harnesses Power of Public Spending to Fast-track Green Economy Transition", 2012. <http://www.unep.org/environmental-governance/News/PressRelease/tabid/427/language/en-US/Default.aspx?DocumentID=2688&ArticleID=9188&Lang=en>

- ستوديو فييتشيه و سوكي ومدرسة سانتا أنا العليا، ندوة عن بُعد حول "منهجية دورة الحياة في الشراء العام" (LCC)، 2015.  
[http://ec.europa.eu/environment/gpp/pdf/09\\_06\\_2015/Life\\_cycle\\_costing\\_calculation\\_tool.pdf](http://ec.europa.eu/environment/gpp/pdf/09_06_2015/Life_cycle_costing_calculation_tool.pdf)
- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم المادة 4 من المشاورات مع لبنان، بيان صحفي رقم 309/15، 30 حزيران 2015.  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15190.pdf>
- مركز الموارد حول الشراء المستدام، "الشراء المستدام بالوقائع والأرقام"،  
<http://www.sustainable-procurement.org/about-spp/facts-figures/>
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، "الشراء العام المستدام: توجيه القدرة الشرائية للدولة نحو الاستدامة"، مجلة السادسة العدد 2، ص. 64-65، 2012، [www.institutdesfinances.gov.lb](http://www.institutdesfinances.gov.lb)
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، "دراسة حول جهود السوق للشراء العام المستدام في لبنان"، 2012، [www.institutdesfinances.gov.lb](http://www.institutdesfinances.gov.lb)
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، "خطة العمل الوطنية حول الشراء العام المستدام"، 2012، [www.institutdesfinances.gov.lb](http://www.institutdesfinances.gov.lb)
- [www.procuraplus.org](http://www.procuraplus.org)
- [www.switchmed.eu/en/about](http://www.switchmed.eu/en/about)
- [www.unep.org/10YFP](http://www.unep.org/10YFP)

## هذه النشرة

تتناول سلسلة السياسات العامة مواضيع إصلاح المال العام وتحديث الدولة. يضيء الموجز الثاني من السلسلة على مفاهيم ومعطيات تساهم في زيادة وعي صانعي القرار والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال والأكاديميين والناشطين في المجتمع المدني والمواطنين ككل حول الدور المحوري للشراء العام المستدام في تحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد.

## معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو مركز التدريب والتوثيق التابع لوزارة المالية اللبنانية، يقدم المعهد خدماته للإدارات والمؤسسات العامة في لبنان والمنطقة العربية، مرتكزاً على مهام خمس:

- المساهمة في تعزيز إدارة المال العام في الدولة.
- تطوير الشراكات وتسهيل تبادل الخبرات التي تسمح بتطوير الدولة وقدراتها.
- المساهمة في ثقافة الابتكار والتميز في الخدمة العامة.
- تسهيل البحث والنشر والوصول إلى المعلومات.
- تعزيز الثقافة الاقتصادية والمالية.

المعهد هو مركز تدريب إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية، يشغل أيضاً مركز الأمانة العامة لشبكة معاهد التدريب الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GIFT-MENA).

© جميع الحقوق محفوظة  
لمعهد باسل فليحان  
المالي والاقتصادي - 2015  
512 كورنيش النهر  
ص.ب. 16-5870

بيروت، لبنان

هاتف: +961 1 425146/9

فاكس: +961 1 426860

contact@if.org.lb

[www.institutdesfinances.gov.lb](http://www.institutdesfinances.gov.lb)

إنضموا إلينا عبر مواقع  
التواصل الاجتماعي:

f IOFLebanon

t IOFLebanon

in Institut des Finances

Basil Fuleihan

للنسخة الورقية:  
JosianeC@finance.gov.lb